

طلبنا من الحكومة خطة تنمية واقعية ضمن أهداف واضحة وقابلة للقياس لاري: سنقدم مع عبدالصمد وعبدالله اقتراحاً لزيادة الرواتب لتناسب والزيادة في معدل التضخم



أحمد لاري

اعتبر عضو اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة النائب أحمد لاري ان الاجتماع الذي عقده اللجنة امس لمناقشة خطة التنمية الجديدة يعتبر جيدا، مبينا انه جرى التركيز على ان تكون الخطة واقعية وضمن اهداف واضحة وقابلة للقياس، وقال لاري في تصريح صحافي: اسسنا خلال الاجتماع لأن تكون الخطة مدروسة وضمن جدول زمني وتقرر هذه الخطة أولا ثم على ضوءها تفر الميزانيات.

واكد لاري على اننا نريد فعلا ان تكون للخطة اهداف واضحة، قائلا: كمثل على الاسكان يجب ان توضح الخطة ان لدينا طلبات متراكمة بعدد 108 آلاف، وكـم سنحقق منها طوال سنوات العمل بهذه الخطة وكـم الرقم السنوي الواضح والصحيح القريب للواقع القابل للتطبيق مع مراعاة الجبر وقرارية الحكومة وطول الدورة المستقبلية، وبهذا نستطيع ان نقول للمواطن نستطيع بالتعاون مع الحكومة ان تقلص فترة انتظار المواطن للمسكن الى 12 سنة بدلا من 18 سنة.

وقال لاري: هذا المثل يطول ايضا الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وكذلك بالنسبة للطبالة، فنريد ان تبين الخطة كم بالامكان توفير فرص عمل سواء بالحكومة التي توفر سنويا في القطاع الحكومي 14 ألف فرصة عمل، مضيفا: وادنا نقول في الخطة ان هناك اهدافا لاعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية، فمن الواجب ان تذكر الخطة ان للقطاع الخاص

وجدنا في الخطة صحة ما أعلن عنه رئيس الوزراء أنها خطة بقيمة مائة مليار دولار ومردود لها سنويا بمبلغ قدرها 6 مليارات دينار



دورا في تخفيف العبء عن الحكومة ويتحمل مسؤولية في توظيف المواطنين وباعداد مكتوبة بالخطة ليقاس بعد نهاية الخطة.

وبين لاري ان تحسين مستوى معيشة المواطنين جاء ضمن اهم اهداف الخطة وأول هدف فيها والاستفادة المثالية من الفوائض الموجودة لغرض التنمية الفعلية المطلوبة والصحيحة هو التنمية البشرية والاقتصادية.

وأشار لاري إلى أننا وجدنا في الخطة صحة ما أعلن عنه سمو رئيس مجلس الوزراء أنها خطة بقيمة مائة مليار دولار، ومردود لها سنويا بمبلغ قدرها 6 مليارات دينار ضمن المشاريع التنموية الكبرى الموجودة في الخطة، اي أنها بقيمة 30 مليار دينار طيلة السنوات الخمس، وهو ما يعادل 100 مليار دولار، قائلا: هذا طموحنا وتنمينا بالتعاون المجلس والحكومة والمجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ورفع مستوى التنمية في الدول.

وقال لاري: بعد عيد الاضحى ستبحث اللجنة الخطة لان هناك بعض التعديلات ستضاف على الخطة بعد طلب اعضاء اللجنة ذلك، مشيرا الى ان من ضمنها تعديلات على بعض التشريعات والقوانين لتكون تحت بند «القوانين المخزرة» بدلا من «المطلوب انجازها» كما حصل وافر المجلس فعلا قانون B.O.T في دور الانعقاد الماضي، وهناك تعديل في شأن ارقام «الاسكان» لان في الخطة وضع التزام حكومي بتوفير 2000 وحدة

خلال عشر سنوات بإمكان المتقاعد ان يواكب الزيادات ويحصل على إجمالي زيادة متراكمة بقيمة 300 أو 400 دينار

بعد عطلة عيد الأضحى ستبحث اللجنة المالية تفاصيل خطط التنمية ومن ضمنها التعديلات على بعض التشريعات والقوانين

سكنية بينما وزير الاسكان اعلن صراحة عن توفير 12 الف وحدة سنويا، وبقية الملاحظات مجرد تعديلات على بعض الأرقام.

وأشار لاري الى انه تطرقنا لتقييم خطة التنمية السابقة، وبيننا اعتقادنا بان الخطة السابقة لم تحقق الاهداف الموضوعية لها وكانت تأتي متأخرة عن الميزانيات، مشيرا الى ان ممثلين عن الامانة العامة للتخطيط ووزارة التخطيط حضروا اجتماع امس.

من جانب آخر، قال لاري: بعيدا عن مناقشة الخطة، لكن بمناسبة الحديث عن موضوع تحسين معيشة المواطنين فنحن والنائبان عدنان عبدالصمد وخليل عبدالله لدينا اقتراح بقانون لرفع مستوى المعاشات وربط الزيادة السنوية بمعدلات التضخم، موضحا ان معدلات التضخم في الكويت بين 4٪ و 3٪ سنويا بقابلها حصول المواطن المتقاعد على زيادة سنوية قيمتها 10 دنانير بغض النظر عن راتبه.

واضاف لاري: اقتراحنا لاقى توافقا الآن من قبل الجهات المعنية بالحكومة والتأمينات، وعليه ستكون ان شاء الله الزيادة السنوية للمتقاعدين حسب معدلات التضخم، اي ان الذي معاشه 1000 دينار فستكون زيادته السنوية بحدود 30 أو 40 دينارا وهذا المقترح فعلا يحسن مستوى المعيشة، فخلال عشر سنوات بإمكان المتقاعد ان يواكب الزيادات ويحصل على إجمالي زيادة متراكمة بقيمة 300 أو 400 دينار وهذا يعالج تاكل الرواتب.



الغانم يهنئ نظراءه في بابوا غينيا الجديدة المستقلة والمكسيك «بعيديهما الوطنيين»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان الوطني في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة ثيودور زيبانغ زوريسونوك وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده. كما بعث الغانم ببرقيته تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في المكسيك خوسيه غونزاليز مورفين ورئيس مجلس الشيوخ راؤول كارفانتيس انراد وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

رئيس المجلس بالإجابة استقبل القائم بأعمال السفارة المغربية بأعمال السفارة المغربية



رئيس مجلس الأمة بالإجابة خلال استقبله القائم بأعمال السفارة المغربية

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخرينج في مكتبه امس الاول القائم بأعمال السفارة المغربية الشقيقة لدى الكويت المهدي الرامي.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها في العديد من المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة، كما تطرق الجانبان للحديث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وأخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الخرينج يرحب بتفاهم الحكومة والقضاء حول قانون استقلالية السلطة القضائية

رحب رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخرينج بالتفاهم والتنسيق بين الحكومة والسلطة القضائية حول قانون استقلالية القضاء. واكد الخرينج ان القضاء الكويتي الشامخ المشهود بالنزاهة والتجرد واحترام القوانين والعمل على تطبيقها بشكل صارم يستحق كل الدعم والمؤازرة والمساندة في تادية دوره الوطني في حماية الوطن والمواطنين. وجدد الخرينج تأكيده على ان مجلس الأمة سيقوم بواجبه التشريعي تجاه القضاء بدعم قانون استقلالية القضاء وسيكون احدي أولويات دور الانعقاد القادم للمجلس.

الشايح يستقبل سفير كوريا الجنوبية: العلاقات الكويتية - الكورية تشهد تنامياً مستمراً



فيصل الشايح مع سفير كوريا الجنوبية

استقبل النائب فيصل الشايح رئيس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية لجمهورية كوريا الجنوبية في مكتبه سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى البلاد شين يونام.

وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات المشتركة بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها لإيجاد آفاق أوسع للعلاقات المتبادلة وما تشهده من تنام مستمر في ظل الحرص المشترك على الدفع بها الى آفاق رحبة تخدم المصالح الثنائية لكليهما.

وبحث الجانبان خلال حديثهما دعم المشاريع الاقتصادية والرغبة القوية في تطوير التعاون الثنائي، فعلا البلدين يؤمنان بأهمية التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية وتعزيز العلاقات الثنائية في العديد من المجالات.

كما تطرق اللقاء لجملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين وما آلت اليه آخر المستجدات الإقليمية والدولية والتنسيق بالمحافل الدولية على جميع الاصعدة التي تهم البلدين.

الأمانة العامة تكرم مستشار «التشريعية» إبراهيم الميهي

كرمت الأمانة العامة لمجلس الأمة قبل عدة أيام مستشار اللجنة التشريعية ابراهيم الميهي في حفل اقامته، رئيسة مكتب اللجنة التشريعية مريم الزمامي على شرفه وذلك بمناسبة مغادرته البلاد بعد انتهاء فترة عمله في الأمانة العامة لمجلس الأمة عمل خلالها كمستشار قانوني في اللجنة التشريعية بناء على طلبه، حيث انه مرشح لتولي منصب الامين العام لمجلس النواب المصري.

واشاد نائب رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخرينج الذي سلم المستشار الميهي شهادة تقدير بالجهود التي بذلها طيلة فترة عمله في اللجنة التشريعية.

كما أكد الامين العام لمجلس الأمة بالإجابة سليمان السبيعي ان المستشار ابراهيم الميهي قدم الكثير من الخبرات القانونية في اللجنة التشريعية وسلمه شهادة تقدير وشكر على ما قدمه من استشارات قانونية داخل اللجنة التشريعية، كما حصل على شهادة ماثلة من الامين العام المساعد لشؤون اللجان خليفة الغانم.

وتمننت الزمامي له التوفيق والنجاح في مهام عمله المرشح له في جمهورية مصر العربية الشقيقة، مشددة على أنه قدوة حسنة للمستشار الناجح.

وتوجهت الزمامي بالشكر الى نائب رئيس المجلس والى الامانة العامة على حرصهم المشاركة في حفل تكريم المستشار الميهي الذي يستحق كل التقدير نظرا لاختصاصه وتقانيته في العمل بشهادة جميع زملائه.

دعا العمير إلى ممارسة مسؤولياته وإصلاح الخلل وفتح باب التوظيف في الوزارة الحريص ينتقد توقف توظيف الكويتيين في القطاع النفطي واستمرار الهدر المالي في المناقصات والمشاريع النفطية



مبارك الحريص

والداخل والخارج في العالم، لكن التوظيف للكويتيين لا يرقى لمستوى الطموح، بل بالعكس في الفترة الأخيرة تم إغلاق التوظيف امامهم.

وتابع الحريص: نقول لوزير النفط ان مسؤولية توظيف ابناء الكويت في هذا المجال بالذات مسؤولية علي عاتقك، وانست وزير منتخب من الشعب، واعتقد عليك مسؤولية مباشرة في توظيف ابناء الكويت وطول عمر القطاع النفطي يوظف الكويتيين من خريجي المتوسطة والثانوية، واكثر القياسات النفطية اليوم كلهم من خريجي الثانوية واخذوا دورات وترقوا في تعليمهم وهم داخل مؤسسة البترول.

وزاد: ان شباب الكويت لهم حق مباشر على وزارة النفط، وهذه رسالة نوجهها لوزير النفط مباشرة، افتح مجال التوظيف للكويتيين سواء متوسطة او الثانوية او الببلوم او الجامعة، وانست في الوزارة منذ اكثر من سنة واعطيناك الفرصة اكثر من اللازم، والسلي الآن لا يوجد توظيف، والتحجج بانك لا تسيطر على شركات البترول او على مؤسسة البترول هذه

حجة واهية وغير مقبولة، لانك انت الوزير ومسؤول أماننا مسؤوليئة كاملة ومباشرة، فوظف الكويتيين في هذا المجال.

وقال الحريص مخاطباً الوزير علي العمير: أوقف الهدر في المناقصات التي نسمع عنها يوميا وهي بالمليارات، وتكلفة برميل البترول تقول في دراساتك انها 7 أو 8 دولارات، وأنا أقول هذا خطأ وحسبة خاطئة، فالهدر الإداري والفني عندك يا وزير النفط يتجاوز حدود اكثر من 30 دولارا من الإنتاج حتى الوصول الى دولة الاستيراد.

وأضاف الحريص: عليك الانتباه لذلك، ونحن لن نتخلى عن دورنا في هذا المجال، فالقطاع النفطي أهم قطاع ويتعرض لمصير البلد، ولنا حق مباشر كممثلين للشعب الكويتي في مجلس الأمة، عليك يا وزير النفط فتح مجال أمام توظيف الكويتيين.

وتابع الحريص: هناك الجبرات النفطية ولم تصنع فيها شيئا يا وزير النفط، ولا نعلم ما هي الشركة التي تمت ترسية المشروع عليها، وأيضا استلمتم تعويضات

وجّهه النائب مبارك الحريص انتقادات شديدة لوزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العبر بسبب توقف توظيف الكويتيين في القطاع النفطي، واستمرار الهدر المالي في المناقصات والمشاريع النفطية، داعيا الوزير د.العمير الى ممارسة مسؤولياته وإصلاح هذا الخلل وفتح باب التوظيف بالقطاع النفطي أمام شباب الكويت ووقف الهدر، محذرا من أنه كممثل للأمة لن يصبر على الوزير د.العمير أكثر من ذلك وأنه يقوم بممارسة دوره.

وقال الحريص، في تصريحات للصحافيين بمجلس الأمة: اليوم نتابع الحالة التي وصل اليها ابناءنا الطلبة الخريجون على جميع المستويات، سواء خريجو الجامعة او الببلوم او خريجو الثانوية العامة، ومسألة القبول بالجامعة او البعثات الخارجية.

واضاف: اننا نوجه رسالة الى وزير النفط، ففي الجلسة التي عقدت لتنمية الموارد البشرية ووعد خلالها بتوظيف الشباب الكويتي في الشركات البترولية، فالكويت تملك اكبر شركات نفط في

وصفه بالمتسرع وغير المدروس ونواب الأمة لن يقبلوا به الجلال يستغرب قرار الحكومة تخفيض مصروفات العلاج بالخارج فهو من ضمن سياسة التضييق على المواطن



جلال الجلال

واكد الجلال ان نواب الأمة لن يقبلوا باي حال بان يكون المريض الكويتي حجلا للتجار، وان يتم اتخاذ قرار مثل هذا بشخطة قلم، دون دراسته بشكل علمي سليم.

واضاف الجلال: اذا كانت الحكومة جادة في استخدام فرق طبية متخصصة من ذوي الخبرة المشهود لها بالكفاءة، فأهلا وسهلا، لكن

عليها ان تبقى مصروف العلاج بالخارج كما هو، خاصة انها تعلم جيدا طبيعة المصروفات اليومية في الدول الأوروبية التي يذهب اليها المريض لتلقي العلاج، كما انها مطالبة اذا كانت جادة في الاستعانة باصحاب الكفاءة الطبية من الخارج بان تنشئ أولا مستشفيات طبية على أعلى مستوى، لانه لن يقبل طبيب اجنبي ماهر بإجراء عمليات في المستشفيات الحكومية من ظل ما تشهده من حالة يرثي لها.

وطالب الجلال الحكومة بالتراجع عن هذا القرار غير المدروس الخاص بتخفيض مصروفات العلاج في الخارج، مطالبا الحكومة بعدم اتباع سياسة التضييق على المواطن البسيط، حيث لن تجني من ثمارها الا شوكا.

استغرب الجلال القرار المتسرع الصادر عن مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقده امس الاول الخاص بتخفيض مصروفات العلاج بالخارج، والذي بموجبه يصرف للمريض 75 دينارا، وللمرافق الأول 50، وللتاني تككرة سفر فقط، حيث اتخذ مجلس الوزراء بطريقة غير مدروسة، وفي وقت غير مناسب.